



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

06 محرم 1441 - 05 سبتمبر 2019





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



حقوق الإنسان في الصحافة

هيئة حقوق الإنسان

«حقوق الإنسان»: 7 حالات تُجيز للعامل ترك العمل دون إشعار يحتفظ فيها بحقوقه النظامية كاملة

المصدر: جريدة عاجل الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م

<https://ajel.sa/iB6wkr/>

أكدت هيئة حقوق الإنسان، اليوم الأربعاء، أنه يحق للعامل أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه النظامية كلها إذا لم يفِ صاحب العمل بالتزاماته العقدية أو النظامية الجوهرية. جاء ذلك في «إنفوجراف» أصدرته الهيئة واطلعت عليه «عاجل»، وردت به الحالات التي يحق فيها للعامل أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه النظامية كاملة. وتشمل هذه الحالات، إذا لم يفِ صاحب العمل بالتزاماته العقدية أو النظامية الجوهرية إزاء العامل، وإذا ثبت أن صاحب العمل أو من يمثله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل وظروفه، وإذا كلفه صاحب العمل دون رضاه بعملٍ يختلف جوهرياً عن العمل المتفق عليه بغير موافقته الكتابية إلا في حالات الضرورة التي قد تقتضيها ظروف عارضة ولمدة لا تتجاوز 30 يوماً في السنة. وتتضمن الحالات كذلك إذا وقع من صاحب العمل أو من أحد أفراد أسرته أو من المدير المسؤول اعتداءً يتسم بالعنف أو سلوك مذل بالأدب نحو العامل أو أحد أفراد أسرته، وإذا اتسمت معاملة صاحب العمل أو المدير المسؤول بمظاهر من القسوة والجور أو الإهانة، وإذا كان في مقر العمل خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته بشرط أن يكون صاحب العمل قد علم بوجوده ولم يتخذ من الإجراءات ما يدل على إزالته، وإذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد دفع العامل بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو بمخالفته شروط العقد إلى أن يكون العامل في الظاهر هو الذي أنهى العقد.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الموافقة على بناء منهجية الإطار الوطني للمؤشرات الصحية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4641714>

الرياض - "الحياة" | منذ 14 ساعة في 4 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 4 سبتمبر 2019 / 17:37
وافق المجلس الصحي السعودي الذي عقد برئاسة وزير الصحة رئيس المجلس الدكتور توفيق الربيعة اليوم (الأربعاء)، على تأييد دراسة إدراج خدمات الرعاية الصحية المنزلية ضمن الخدمات المغطاة في وثيقة التأمين الطبي، للدور الهام الذي تقوم به الرعاية الصحية المنزلية لخدمة فئة من المرضى لا تستدعي حالهم الصحية البقاء في المستشفى، ولتقليل تكلفة علاجهم.

وأيضاً وافق المجلس على قيام القطاعات الصحية بدراسة توحيد آلية شراء الخدمة الصحية من القطاع الخاص لبعض الفئات من المرضى الذين تستدعي حالهم الصحية الإحالة إلى القطاع الخاص، وستسهم هذه الآلية في تنظيم عملية الشراء وحوكمتها، مع ضرورة دراسة الانعكاسات المالية والإدارية لتطبيق تلك الآلية داخل القطاعات الصحية بمشاركة وزارة المالية، إضافة إلى ضرورة مراجعة قائمة الخدمات الصحية التي تندرج ضمن تلك الآلية.

واستعرض المجلس "منهجية الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية"، لضمان توحيد الجهود في جمع بيانات المؤشرات وتعريفها ومراقبتها دورياً، وتحديد أدوار الجهات الصحية والجهات المسؤولة عن توفير البيانات وجمعها ورفع التقارير الخاصة بها كل بحسب اختصاصه، ويكون المرصد الصحي الوطني هو المرجع الأول لتلك المؤشرات. واستعرض المجلس 16 مؤشراً تتعلق في الجودة وسلامة المرضى، التي سيكون إدخالها ضمن مؤشرات الإطار الوطني، وتدعم هذه الجهود عملية المقارنة مع المؤشرات الدولية، وإلزام القطاعات الصحية توفير البيانات المتعلقة في المؤشرات بحسب "الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية".

وأطلع المجلس على التقرير المقدم من لجنة "توطين الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية"، الذي شمل إنجاز "منصة المعلومات الوطنية الدوائية" التي تعتبر مبادرة وطنية هامة لتحليل جودة البيانات المتوافرة عن الأدوية على المستوى الوطني، وكذلك "المنصة الوطنية للمستلزمات الطبية" التي تهدف إلى حصر المنتجات من المستلزمات الطبية والكمية المتوافرة منها، وترميز الأجهزة الطبية لإعداد القوائم الشاملة للأجهزة الطبية، تمهيداً لإطلاق المنصتين رسمياً، وإعداد قاموس وطني للدواء، ووجه المجلس القطاعات الصحية بإمداد هذه المنصات بالمعلومات اللازمة ودعمها كونها مصدراً موثوقاً للمعلومات الدوائية في المملكة وتحليلها، بهدف تقليل كلفة الدواء ودعم برنامج التجمعات الصناعية وتوطين الصناعة الدوائية ودعم الأمن الدوائي.

وتابع المجلس تنفيذ الجهات الحكومية للأمر السامي رقم 62965 وتاريخ 5-11-1440هـ المتعلق في الشركة الوطنية للشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية (نوبكو) المتضمن التأكيد على القطاعات الصحية الحكومية التزام التدرج في التوريد من الشركة ليشمل جميع الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية التي تحتاج إليها الجهات الصحية، وقيام وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات الصحية الحكومية ومع "نوبكو" لوضع آلية نقل ملكية - المؤهل والقابل للتأهيل - من مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية الرئيسية في الجهات الصحية إلى الشركة، إضافة إلى حض الجهات الصحية الحكومية للاستفادة من منصة السوق الإلكتروني في تنفيذ عمليات الشراء المباشر التي تتميز بتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية بأسعار منافسة، والتعاون مع "نوبكو" وتقديم المعلومات اللازمة في عملية تقييم المخازن الطبية.

تعديلات الأنظمة الخاصة بتعزيز دور المرأة السعودية في

التنمية تدخل حيز النفاذ

المصدر: جريدة الحياة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4641702>

الرياض – "الحياة" | منذ 14 ساعة في 4 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 4 سبتمبر 2019 / 17:13
بدأت جهات حكومية سعودية معنية بتنفيذ التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً، على أنظمة وثائق السفر، والأحوال المدنية، والعمل، والتأمينات الاجتماعية، امتداداً لحزمة الإصلاحات والمبادرات الهادفة إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، لا سيما ما يتعلق في تعزيز دور المرأة السعودية في التنمية الوطنية والتي ظهر تأثيرها الإيجابي في أقل من عامين على حياة السعوديات.

فعلى الصعيد الاجتماعي؛ تم تعديل نظام وثائق السفر، الذي أعطى للمرأة إمكانية استخراج جواز السفر الشخصي، وجوازات سفر الخاضعين للحضانة من دون الحاجة لوجود معرفين أو موافقات مسبقة، إضافة إلى إمكانية السفر خارج المملكة لمن تبلغ 21 سنة فما فوق.

وتضمنت التعديلات الجديدة السماح للمرأة الاستفادة من خدمات الأحوال المدنية، المتمثلة في التسجيل والإبلاغ عن وقوعات الأحوال الشخصية (الزواج، والطلاق، والمخالعة، والولادة، والوفاة)، إضافة إلى إمكانية تحديد محل إقامتها، وستعمل هذه التعديلات على تسهيل إنهاء الإجراءات الحكومية للمواطنين والمواطنات كافة. ولتعزيز دور المرأة في سوق العمل وتنمية الاقتصاد؛ تم تعديل أنظمة العمل، وشملت توحيد الأجور وإجراءات توظيف المرأة والرجل، ومنع فصل العاملة أثناء تمتعها بإجازة الحمل، وأيضاً نظام التأمينات الاجتماعية، وتحديد فيما يتعلق بأنظمة التقاعد، والتي تمثلت في توحيد السن والمميزات التقاعدية للمرأة والرجل، ما سيزيد من مشاركة المرأة في سوق العمل.

يُذكر أن التعديلات الجديدة تأتي استكمالاً لإصلاحات طبقتها المملكة في أقل من عامين، ومنها السماح للنساء بقيادة المركبات، وإقرار نظام مكافحة التحرش، وتمكين المرأة من تأسيس الأعمال التجارية وإدارتها من دون موافقات مسبقة، وفتح قطاعات عمل جديدة، إضافة لتوليها مناصب قيادية في القطاعين العام والخاص، وانعكست هذه الإصلاحات إيجاباً على تعزيز دور المرأة في المجتمع ورفع مساهمتها في مسيرة التنمية في إطار "رؤية 2030".

محاكم التنفيذ تلزم آباء مماطلين دفع 122 مليون ريال نفقة

لأبنائهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م

<http://www.alhayat.com/article/4641691>

الرياض – "الحياة" | منذ 15 ساعة في 4 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 4 سبتمبر 2019 / 17:20

ألزمت دوائر ومحاكم التنفيذ 10937 ممتنعا عن النفقة، دفع أكثر من 122 مليون ريال نفقة أبناء خلال العام الهجري الماضي، وتوعدت المماطلين بإجراءات صارمة تكفل حقوق المحضونين، وكانت جميع الطلبات تستند على أحكام قضائية متعلقة في قضايا النفقة.

وبحسب منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل، تصدرت مكة المكرمة قائمة الطلبات المقدمة إلى محاكم ودوائر التنفيذ بـ3893 طلباً، بقيمة 40 مليون ريال، تليها الرياض بـ2664 طلباً، بقيمة 39.6 مليون، ثم الشرقية بـ1775 طلباً، لاستعادة 15.9 مليون، ثم المدينة المنورة بـ792 طلباً، بقيمة 6 ملايين.

وجاءت القصيم خامساً بـ428 طلباً، بقيمة 4.4 مليون ريال، تليها عسير بـ368 طلباً، بقيمة 5.4 ملايين، ثم تبوك بـ284 طلباً، بقيمة 1.7 مليون، ثم جازان بـ278 طلباً، بقيمة 4 ملايين، ثم الجوف بـ159 طلباً، بقيمة مليوني ريال.

وسجلت محاكم ودوائر التنفيذ في حائل 138 طلباً، بقيمة 684 ألف ريال، ثم الباحة بـ67 طلباً، بقيمة 1.9 مليون، تليها الحدود الشمالية بـ61 طلباً بقيمة 571 ألفاً، ثم نجران بـ30 طلباً بقيمة 146 ألفاً، مسجلة أقل الطلبات في المناطق في الفترة نفسها.

يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمغاني، وجّه المحاكم بمعاملة الممتنعين عن أداء نفقة الأطفال المقررة شرعاً كالمعتفين لهم في العقوبات، وفقاً لنظام حماية الطفل.

واتخذت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء جملة من القرارات والتعديلات والإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، والهادفة في أساسها لحماية الأسر من التشتت بعد الانفصال، إضافة إلى تسهيل وتسريع الإجراءات التي قد تتسبب في تعطيل مصالح الأبناء والأمهات الحاضنات.

وحددت وزارة العدل ضمن لوائحها التنفيذية آليات حازمة للحد من حالات المماطلة أو الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكمها، لا سيما ما يتعلق منها بالنفقة.



دراسة إدراج خدمات الرعاية المنزلية في وثيقة التأمين الطبي تحركات حكومية لتوحيد آلية شراء الخدمة الصحية من القطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
<http://www.alriyadh.com/1774956>

وافق المجلس الصحي السعودي في اجتماعه السابع والثمانين الذي عقد برئاسة معالي وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعية في مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض، على تأييد دراسة إدراج خدمات الرعاية الصحية المنزلية ضمن الخدمات المغطاة في وثيقة التأمين الطبي وذلك للدور المهم الذي تقوم به الرعاية الصحية المنزلية لخدمة فئة من المرضى لا تستدعي حالتهم الصحية البقاء في المستشفى، ولتقليل تكلفة علاجهم.

كما وافق المجلس على قيام القطاعات الصحية بدراسة توحيد آلية شراء الخدمة الصحية من القطاع الخاص لبعض الفئات من المرضى الذين تستدعي حالتهم الصحية الإحالة إلى القطاع الخاص، حيث ستسهم هذه الآلية في تنظيم عملية الشراء وحوكمتها، مع ضرورة دراسة الانعكاسات المالية والإدارية لتطبيق تلك الآلية داخل القطاعات الصحية بمشاركة وزارة المالية، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة قائمة الخدمات الصحية التي تدرج ضمن تلك الآلية.

واستعرض المجلس "منهجية الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية"، وذلك لضمان توحيد الجهود في جمع بيانات المؤشرات وتعريفها ومراقبتها دورياً، وتحديد أدوار الجهات الصحية والجهات ذات العلاقة المسؤولة عن توفير البيانات

وجمعها ورفع التقارير الخاصة بها كل حسب اختصاصه، ويكون المرصد الصحي الوطني هو المرجع الأول لتلك المؤشرات.

وفي ذات السياق استعرض المجلس ستة عشر مؤشراً تتعلق بالجودة وسلامة المرضى، والتي سيتم إدخالها ضمن مؤشرات الإطار الوطني، وهذه الجهود سوف تدعم عملية المقارنة مع المؤشرات الدولية، وإلزام القطاعات الصحية بتوفير البيانات المتعلقة بالمؤشرات حسب "الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية".

وأطلع المجلس على التقرير المقدم من لجنة "توطين الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية"، والذي اشتمل على إنجاز "منصة المعلومات الوطنية الدوائية" التي تعتبر مبادرة وطنية مهمة لتحليل جودة البيانات المتوفرة عن الأدوية على المستوى الوطني، وكذلك "المنصة الوطنية للمستلزمات الطبية" التي تهدف إلى حصر المنتجات من المستلزمات الطبية والكمية المتوفرة منها، وترميز الأجهزة الطبية لإعداد القوائم الشاملة للأجهزة الطبية، وذلك تمهيداً لإطلاق المنصتين رسمياً، وإعداد قاموس وطني للدواء، وقد وجه المجلس في هذا الشأن القطاعات الصحية بإمداد هذه المنصات بالمعلومات اللازمة ودعمها كونها مصدراً موثوقاً للمعلومات الدوائية في المملكة وتحليلها بهدف تقليل كلفة الدواء ودعم برنامج التجمعات الصناعية وتوطين الصناعة الدوائية ودعم الأمن الدوائي.

وقد تابع المجلس تنفيذ الجهات الحكومية للأمر السامي رقم (62965) وتاريخ 1440/11/5 هـ المتعلق بالشركة الوطنية للشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية "نوبكو" المتضمن التأكيد على القطاعات الصحية الحكومية الالتزام بالتدرج في التوريد من الشركة ليشمل جميع الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية التي تحتاج إليها الجهات الصحية، وقيام وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات الصحية الحكومية ومع "نوبكو" بوضع آلية نقل ملكية -المؤهل والقابل للتأهيل- من مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية الرئيسية بالجهات الصحية إلى الشركة، بالإضافة إلى حث الجهات الصحية الحكومية للاستفادة من منصة السوق الإلكتروني في تنفيذ عمليات الشراء المباشر والتي تتميز بتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية بأسعار منافسة، والتعاون مع شركة نوبكو وتقديم المعلومات اللازمة في عملية تقييم المخازن الطبية.



اللجنة الإشرافية.. تسرع البت في قضايا الفساد وتفعل مبدأ المساءلة والمحاسبة في الرقابة

إلزام الوزراء ورؤساء الأجهزة بالتجاوب مع مكافحة الفساد..

حان التنفيذ

المصدر: جريدة الرياض الخميس 06 محرم 1441 هـ - 05 سبتمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1774955>

يشدد حزم قيادة المملكة يوماً بعد يوم لمواجهة الفساد بشتى أنواعه ومجالاته وفرض المحاسبة والمساءلة على الجميع دون حصانة لأحد، وكان آخر هذا الحزم توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز باعتماد تشكيل لجنة إشرافية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ومدير عام المباحث الإدارية، لتتولى اتخاذ جميع الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة، والقضاء على الفساد المالي والإداري، ومتابعة كل ما يتصل بذلك، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد، والرفع بتقارير للمقام الكريم عما يتم بهذا الشأن أولاً بأول، ولا شك أن هذا يبرز استمرار القيادة في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

ويعالج هذا التوجيه الملكي المعوقات التي كانت تمنع وتؤثر في مهام أجهزة الرقابة مثل ديوان المراقبة وهيئة الرقابة والتحقيق وكذلك هيئة مكافحة الفساد وحماية النزاهة، فكثيراً وحسب تقاريرها السنوي التي تنشرها "الرياض" ترجع الأجهزة المعنية الصعوبات التي تحول دون أداء مهامها إلى عدم تعاون القطاعات الحكومية المشمولة برقابته معها وعدم

تمكينها من ممارسة عملها، وتجاهل الوزراء والمسؤولين ببعض الجهات لملاحظات الرقابة وعدم محاسبة المقصرين إضافة إلى شكوى تلك الأجهزة من تأخر وتعثر أنظمتها، واستمرار ذلك عام تلو آخر، وتشكو هيئة مكافحة الفساد عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية مع تزويد الهيئة بالمعلومات والوثائق التي تطلبها خلال مدة الثلاثين يوماً، واقتصار الصلاحيات المتعلقة بالضبط على التحقيق من البلاغات المتعلقة بجرائم الفساد والتحرري عن حالاتها في المشروعات، وعدم قدرتها على إيقاع أي تدابير احترازية أو تحفظية بشكل مباشر، وتأخر البت في قضايا الفساد لدى الجهات التحقيقية والقضائية، وعدم استجابة مؤسسة النقد لطلبات الهيئة بشأن الكشف عن حركة حسابات الأشخاص المشتبه بارتكابهم الجريمة من جرائم الفساد، وأيضاً عدم حصولها على نسخ من الأحكام النهائية الصادرة في قضايا الفساد، وأشارت تقارير أداء سنوية متواترة إلى جهل بعض الجهات واجبتها تجاه استراتيجيات مكافحة الفساد واعتبرت هيئة مكافحة الفساد من معوقات عملها، اقتصار الفقرة الثانية من مادة تنظيمها على التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود، وأيضاً عدم إقرار عقوبة التشهير، وعدم تمكنها من نشر ما يتم اكتشافه من حالات فساد، كما لم يتضح حتى الآن لبعض الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة الدور التنفيذي المطلوب منها تجاه الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ومن المعوقات البارزة التي تضمنتها تقارير أداء ديوان المراقبة السنوية والتي مضى على إنشائه نصف قرن وقد حوت التقارير استمرار العديد من المعوقات وفي مقدمتها عدم تجاوب بعض الجهات المشمولة برقابتهما وقد أكدت تقارير لديوان امتناع جهات كلياً من التعاون معه وعدم تفهمها لأدوارها والمهام التي يقوم بها، فعلى سبيل المثال، لم يمكن ديوان المراقبة من إنشائه قبل نحو 50 سنة بفحص حسابات البنوك التي تساهم فيها الدولة بنسبة 25% بالرغم من أنها تقع ضمن اختصاصه، وكذلك استمرار وزارة المالية في عدم تمكين الديوان من فحص مستندات الحساب الختامي للدولة ميدانياً، وعدم إطلاع المسؤول الأول على المخالفات المرصودة، والاكتفاء برد الإدارات المخالفة، ما يؤدي إلى عدم معالجة المخالفات وتكرارها، وعدّ الديوان غياب مبادئ المساءلة ومن ثم المحاسبة من أهم المعوقات التي تواجه قطاع الرقابة بالمملكة ومن ذلك عدم قيام بعض الوزراء والمسؤولين بتنفيذ ما يطلبه الديوان فيما يخص إجراء التحقيق في الملحوظات والمخالفات المرصودة وهو - حسب الديوان - ما يؤدي إلى تعطيل تسوية المخالفات ومجازاة المسؤولين عنها، كما أدى تكرار عدم الالتزام بتطبيق الجزاءات على المخالفين، إلى الحد من هبة ديوان المراقبة. وفي محاولات جادة تكرر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عبر تقاريرها المطالبة بإيجاد آلية نظامية لتحديد المسؤول في الجهة المعنية بملاحظاتها عن عدم الرد عليها وعلى استفساراتها لإخضاعه للمساءلة النظامية، واشتكت أكثر من مرة من عدم اكتمال وضعها التنظيمي بسبب عدم صدور الموافقة السامية على اللوائح التنفيذية التي رفعتها للمقام السامي، كما طالبت الهيئة بمنحها صلاحية الضبط، مثل أخذ إفادات ذوي العلاقة في الوقائع التي تباشرها وتنطوي على فساد، وتحريز الوثائق والمستندات المتعلقة بتلك الوقائع، ومنحها صلاحية اتخاذ التدابير الاحترازية والإجراءات التحفظية في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالاً تدخل في مفهوم الفساد في الوقائع التي تباشرها الهيئة وإلزام الجهات المعنية بإنفاذ ذلك.

وضمنت الهيئة تقريرها مقترحاً بإلزام الجهات المشرفة على النشاطات المالية والنقدية والمصرفية للاستجابة الفورية لما تطلبه الهيئة وتمكينها من الاطلاع على الحسابات البنكية والممتلكات العقارية وغيرها من الممتلكات لمن توافرت أدلة على ارتكابه أفعالاً تدخل في مفهوم الفساد ومنحها التحري عن مختلف الممارسات المنطوية على فساد مالي أو إداري الجهات المشمولة باختصاصاتها والاستعانة بالجهات المختصة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، واقترحت الهيئة عبر تقارير الأداء السنوية توسيع نطاق الجهات المشمولة باختصاصاتها لتكون الجهات العامة في الدولة والشركات التي تملك حصصاً فيها والشركات المساهمة العامة والمؤسسات والجمعيات الأهلية ذات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني، والشركات والمؤسسات الخاصة المتعاقدة مع جهات مشمولة باختصاصات الهيئة في نطاق تعاقدها، وكل شخص طبيعي أو اعتباري شارك أو ساعد أو حرض على جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تنظيمها، وطالبت الهيئة مجدداً بإقرار عقوبة التشهير في القضايا والجرائم المتعلقة بالفساد والصادر فيها أحكاماً نهائية مكتسبة لصفة القطعية، وإلزام الجهات المشمولة باختصاصاتها بالإفصاح والإبلاغ الفوري عن حالات الفساد التي تكتشفها بحكم الاختصاص والإفصاح عن كافة المعلومات والوثائق والمستندات المتعلقة بها وإنشاء قاعدة بيانات تقنية مشتركة بين الجهات الرقابية.

من ناحيته، تنبه مجلس الشورى مبكراً لمعالجات الأجهزة المناط بها مراقبة الأداء الإداري والمالي للملاحظات التي ترصدها وتكشف خلالها عن مخالفات صريحة وغير مباشرة لأنظمة الدولة المالية والإدارية والرقابية، فقدم خلال ما يزيد عن عقد من الزمان العشرات من القرارات التي تساند أجهزة الرقابة في متابعة ورقابة مشروعات الدولة، وصبت قراراته في مواجهة الفساد بشتى أنواعه ورفع إلى خادم الحرمين الشريفين ما يراه لمعالجة معوقات القطاعات الرقابية

التي تواجهها أثناء أداء مهامها، وطالب مؤسسة النقد بالكشف عن حسابات المشتبه بارتكابهم جرائم فساد ودعا الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية الذين يرفضون التحقيق في الفساد إلى الاستجابة مع ديوان المراقبة وهيئتي الرقابة ومكافحة الفساد وتمكينها من ممارسة عملها وإجراء التحقيق في المخالفات وأوجه الفساد التي تحيلها إليهم، مما يدخل ضمن صلاحياتهم، وشدد المجلس على تزويدها الفوري بما تطلبه من معلومات ووثائق لمنع إفلات أشخاص وأموال من المحاسبة بسبب رفض تدابير الرقابة التحفظية والاحترازية، كما طالب بتسريع البت قضايا الفساد لدى جهات التحقيق، مؤكداً أن طبيعة جرائم الفساد وتشابكها يتطلب سرعة إنهاء إجراءات التحقيق لمنع المفسدين من إخفاء جرائمهم والتصرف بما حصلوا عليه من أموال دون وجه حق، والعبث بالأدلة وضياعتها، كما تضمنت قرارات الشورى تمكين منتسبي الأجهزة الرقابية من تأدية مهامها في الجهات المشمولة باختصاصاتها التي تمنعها من تأدية مهامها، أو عدم تزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق أو نسخ منها، لتتبع حالات الفساد، وجمع الأدلة حوله، بحجة السرية وعدم كشف المعلومات.

وشددت قرارات الشورى المتواترة على منح ديوان المراقبة العامة الاستقلال المالي ليناسب توجه الدولة في الإصلاح الشامل وطالب من الأجهزة الرقابية تقريراً مفصلاً بالجهات التي تتجاهل ملاحظات المراقبة وكشف حجم مخالفاتها كما حذر بعض الجهات الحكومية من عدم التعاون والرد على ديوان المراقبة وهيئة مكافحة الفساد والكشف عن الإجراءات التي اتخذتها لتحصيل المبالغ التي أبدت ملحوظات بشأنها كما دعا إلى امتداد الرقابة ليشمل مراقبة تنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجيات خاصة التي انعكاسات كبيرة على رفاة المواطن وخصصت لها الدولة اعتمادات مالية كبيرة. وفي محاولة لردع الجهات التي تتجاهل الملاحظات الرقابية، طالب الشورى بمعلومات تفصيلية عن الجهات غير المتعاونة التي لا تلتزم بالرد على ملحوظات الديوان وهيئتي الرقابة ومكافحة الفساد مع تحديد حجم ونوعية المخالفة، وتضمينها لتقاريرها السنوية المقبلة، ليتسنى للمجلس من خلال لجانه المختصة ممارسة دوره الرقابي على الجهات التي لديها مخالفات ولا تستجيب لملاحظات الرقابة ومساءلة تلك الجهات، ونادى المجلس بتوسيع نطاق الرقابة على الأداء لتشمل الخطط والبرامج والاستراتيجيات لجميع الجهات الحكومية للتحقق من أن تلك الجهات قد استخدمت الموارد المالية والبشرية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصادية، وطالب الشورى بتشكيل لجنة عليا لوضع حلول عاجلة لمعالجة المعوقات التي تحول دون إحداث أو تفعيل وحدات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة برقابة ديوان المراقبة، والرد على الملحوظات التي تكتشفها الأجهزة الرقابية مثل الإهمال وتعتثر المشروعات، وإحالة بعض الوزراء ورؤساء الجهات لملاحظات الهيئة إلى المسؤول أو الإدارة أو الفرع الذي وقعت فيه المخالفة، للرد عليها، ثم يحيلون الرد دون إبداء مبرراتهم، مما يبقي على المخالفات ويحول دون تصحيح الأوضاع الناشئة عنها، ويمنع سد ثغرات الفساد، ودعا المجلس هيئة الرقابة إلى أن تتجاوز بملحوظاتها على الأجهزة المشمولة برقابته إلى مرحلة التحليل وتفصي أسباب المخالفات التي تقع فيها هذه الأجهزة، والتأكد من متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة من المقام السامي وتفعيلها بدلاً من الاكتفاء بالرصد لتلك المخالفات، واستهدفت قرارات مجلس الشورى زيادة قوة هيئة مكافحة الفساد الوطنية ومنحها صلاحيات أكبر فمن قرارات الشورى مطالبة هيئة مكافحة الفساد بدراسة واقع الفساد في القطاع الخاص، خاصة في القطاعات المصرفية والتمويلية والتأمين والمقاولات، ومدى تأثيره على القطاع العام، وحث المجلس الهيئة التركيز على مسببات الفساد ومعالجتها وإجراء الدراسات المسحية لجميع الظواهر واقتراح الحلول الإدارية والنظامية.



إلزام مماطلين بدفع 122 مليوناً نفقة لأبنائهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 محرم 1441 هـ - 05 سبتمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/648420>

واس - الرياض
ألزمت دوائر ومحاكم التنفيذ 10937 ممتنعاً عن النفقة، بدفع أكثر من 122 مليون ريال نفقة أبناء، خلال العام الهجري المنصرم 1440 هـ، وتوعدت المماطلين بإجراءات صارمة تكفل حقوق المحضونين، وكانت جميع الطلبات تستند على أحكام قضائية متعلقة بقضايا النفقة.
وبحسب منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل، تصدرت مكة المكرمة قائمة الطلبات المقدمة إلى محاكم ودوائر التنفيذ المتعلقة بأحكام النفقة بـ3893 طلباً، بقيمة 40 مليون ريال، تليها الرياض بـ2664 طلباً، بقيمة 39.6 مليون ريال، ثم المنطقة الشرقية بـ1775 طلباً، لاستعادة نحو 15.9 مليون ريال، ثم المدينة المنورة بـ792 طلباً، بقيمة 6 ملايين ريال.



العمل: 4 آلاف ريال حداً أدنى لرواتب السعوديين في القطاع الخاص

4 أشهر على بدء تطبيق القرار واحتسابهم ببرنامج «نطاقات»

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 محرم 1441 هـ - 05 سبتمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/648415>

سعد آل منيع - جدة
حددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 4 آلاف ريال كحد أدنى للأجور الشهرية للعاملين السعوديين في القطاع الخاص بدلاً من 3 آلاف ريال ويتم العمل بهذا القرار بعد أربعة أشهر أما من تقل رواتبهم عن 4000 ريال فيتم حسابهم بنصف عامل سعودي في نسبة التوظيف المحتسبة في برنامج «نطاقات» شريطة ألا تقل رواتبهم عن 2000 ريال حيث لن يتم احتسابهم في نسبة التوظيف. وأقر وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد سليمان الراجحي الموافقة على برنامج تحفيز المنشآت لتوظيف الوظائف «نطاقات» وتنظيم احتساب الأجور الشهرية والفئات الخاصة في برنامج «نطاقات» ويقصد بها الفئات الخاصة لأغراض هذا القرار هم: الطلاب السعوديون المقيمون في المملكة الذين يعملون بصفة منتظمة بدوام جزئي، العاملون بدوام جزئي بشكل مستديم، ذوو الإعاقة القادرون على العمل، السجناء المفرج عنهم وسيتم تطبيق القرار بداية تاريخ 1441/5/6 هـ. وبينت الوزارة أنه يشترط لاحتساب العامل السعودي في نسبة التوظيف المحتسبة في برنامج «نطاقات» بواقع عامل واحد ألا يقل أجره الشهري عن 4 آلاف ريال، وكيفية احتساب من تقل أجورهم عن 4 آلاف ريال في نسب التوظيف ببرنامج نطاقات حيث إن العامل السعودي الذي يساوي أجره مبلغ 2000 ريال شهرياً سيتم احتسابه بواقع (نصف عامل) فقط في نسبة التوظيف المحتسبة في البرنامج، كما أن العامل السعودي الذي يقل أجره عن 2000

ريال لن يتم احتسابه على الإطلاق في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات. ويحسب العامل السعودي الذي يكون أجره الشهري أكثر من 2000 ريال وأقل من 4000 ريال وفق المعادلة التالية: النسبة المعتمدة تساوي حاصل الأجر الشهري ناقصاً 2000 تقسيم 4000 مضافاً إليه نصف. وأضافت الوزارة أنه يتم احتساب العاملين بدوام جزئي في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات بنصف عامل سعودي لصالح الكيان الذي يعمل لديه شريطة تسديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية وبحد أدنى للأجر الشهري 2000 ريال وإلا يحسب في نسبة التوطين لدى أكثر من كيانين ويتم احتساب الطالب السعودي في نسبة التوطين بنصف عامل سعودي وبحد أدنى للأجر الشهري 2000 ريال وألا يكون محسوباً في نسبة التوطين لدى كيان آخر وعدم تجاوز عدد العاملين من الطلاب لدى الكيان نسبة 10% من عدد العاملين السعوديين فيه. أما بالنسبة لاحتساب العامل السعودي من ذوي الإعاقة القادر على العمل في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات عن 4 عمال سعوديين لصالح الكيان الذي يعمل لديه بوحده أدنى للأجر الشهري 4 آلاف ريال كما يتم احتساب العامل السعودي من السجناء المفرج عنهم في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات عن عاملين سعوديين لصالح الكيان الذي يعمل لديه ولمدة عامين من تاريخ خروجه من السجن وبحد أدنى للأجر الشهري 4 آلاف ريال وفي حال تجاوز عدد العاملين من السجناء المفرج عنهم الذين يمكن حسابهم بإثنين لدى الكيان بنسبة 10% من عدد العاملين السعوديين فيه. وأكدت الوزارة أنه لغرض احتساب الفئات الخاصة في نسبة التوطين المعمول بها في برنامج «نطاقات» لا يحق للكيان تجاوز نسبة 15% من عدد العاملين السعوديين فيتم احتسابهم كفئات خاصة في نسبة التوطين إلى هذا الحد الأقصى بما يحقق مصلحة الكيان لتحقيق أعلى نسبة توطين ممكنة بحيث تكون أولوية الحساب للمعاقين القادرين على العمل ثم يتم احتساب كل عامل إضافي من ذوي الإعاقة يزيد على نسبة 10% من إجمالي عدد العاملين السعوديين كأي سعودي آخر ثم يتم احتساب السجناء المفرج عنهم واحتساب كل عامل إضافي من السجناء المفرج عنهم يزيد على نسبة 10% من إجمالي العاملين السعوديين. وأضافت الوزارة أنه لغرض احتساب الفئات الخاصة في نسبة التوطين للكيانات العاملة في نشاط المطاعم تكون النسبة 40% بدلاً من 15% وتكون الزيادة لمصلحة الطلاب فقط بحيث يمكن حساب ما نسبته 25% إضافية من الطلاب ولا يحسب من زاد من الطلاب في نسبة التوطين ويحسب العاملون من الفئات الخاصة بواحد في جميع الأحوال لأغراض حساب حجم المنشأة كما يتم تطبيق القرارات المنظمة للأجور الشهرية على جميع العاملين غير السعوديين الذين يعملون كسعوديين لأغراض برنامج نطاقات كالتاليين. وأوضحت الوزارة أن القرار لا يمتد تطبيقه على طلاب محو الأمية أو طلاب الانتساب أو الدارسين عن بعد أو طلاب التدريب الصيفي أو التدريب العملي أو التدريب الميداني أو برامج العمل التي تعتبر جزءاً من متطلبات التخرج للطلاب.



سلطان بن سلمان ي دشّن المنصة الإلكترونية لأبحاث الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
<https://www.al-madina.com/article/648452>

الرياض - واس

دشّن صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس أمناء مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة أمس المنصة الإلكترونية للتدريب بالمركز التي تعد إحدى المشروعات التي أعدها المركز لنشر محتوى التدريب الإلكتروني لتمكين المستفيدين في مجالات أبحاث الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم والمختصين في جميع مناطق المملكة والعالم.

كما دشّن سموه الموقع الإلكتروني المحدث للمركز، ووقّعت مذكرة تفاهم مشترك بين المركز ومؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي الخيرية «وريف الخيرية» في مجال برنامج الوصول الشامل.

وعبّر سموه خلال ترؤسه الاجتماع التاسع لمجلس أمناء المركز عن سعادته بالتقرير السنوي للمركز لعام 2018م الذي رصد أهم المنجزات التي نفذها المركز مؤكداً سموه أنّ ما حققه المركز جاء متوافقاً مع الإستراتيجية التي أعدها المركز لتخدم أهدافه وتطلعاته المستقبلية.

5 سعوديات • يهندسن " حدائق • العروس " .. ويشرفن على

المرافق العامة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
<https://www.okaz.com.sa/article/1744985>

عينت أمانة محافظة جدة 5 مهندسات سعوديات في الإدارة العامة للحدائق والمرافق. وأوضح المتحدث باسم أمانة محافظة جدة محمد البقمي لـ«عكاظ» أن تعيين 5 مهندسات يأتي امتداداً لمواكبة الأمانة لتحقيق رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تعزيز فرص تمكين المرأة في قطاعات العمل المختلفة. وشمل التعيين المهندسات غدير حريري، سماهر بخش، مريم عطار، يارا بخش، وأشواق العتيبي. وأضاف المتحدث أن مهمات المهندسات تتمثل في تصميم الحدائق وإدارة المرافق العامة، فيما سيتولين خلال الأسابيع القادمة مهمة الإشراف ميدانياً على الحدائق والمرافق العامة. يشار إلى أن أمين محافظة جدة صالح التركي أصدر العام الماضي قرارات عدة بتعيين 3 نساء رؤساء بلديات فرعية في مدينة جدة، وتعيين مديرة لإدارة الموارد البشرية، وتعيين مهندسة تتولى مهمات المدير العام للبنية التحتية، وأخرى لتولي مهمات خدمة العملاء.



"صون النزاهة ومكافحة الفساد" .. تعبير راقٍ لإرادة متحضرة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
<http://www.alriyadh.com/1775014>

عبدالله الحسني

إنّ قراءة متمقّنة وواعية للنهج الملكي الكريم الذي ما فتئ يستقرئ المرحلة وظروفها ومتطلّباتها بعد أن استوعب برهافة شعورية وفكرية تحدياتها واستراتيجياتها المزمع اتخاذها؛ لتعطي مؤشراً حقيقياً أنّ السعي نحو الكمال هو دين هذا النهج وهذه القيادة..

لا يمكن لمُنصف أن يتعامى عن الإصلاحات الجوهرية التي تعيشها المملكة العربية السعودية؛ ولا التغافل عن عملية التحديث والعصرنة التي طالت جميع مفاصل الدولة. ولعل الملح الأبرز الذي ارتكزت عليه الإصلاحات الأخيرة هو "حماية النزاهة ومكافحة الفساد"؛ ولا غرو في ذلك فالفساد سرطان قاتل لأي جهد ولأي مشروع وتوجّه؛ ومن هنا فإنّ سلسلة التطوير للقوانين والأنظمة ذات المساس بهذا الداء الفتاك ما هي إلاّ استئثار حقيقي وواع بأهمية بتره والقضاء عليه؛ إذ لا إصلاح يُرجى وهو مستوطن ومستشر في جسد أي دولة أو كيان.

إذاً هذا الحراك النهضوي والحضاري الذي تعيشه مملكتنا الفتية هو ترجمة حقيقية لإرادة صادقة تؤمن بأنّ الفساد تلف وغطب واضطراب وخلل يشلّ نمو وحركة أي نظام مؤسسي؛ وهو داء قديم متجدد على مرّ العصور: "ظهر الفساد في

البحر بما كسبت أيدي الناس" وهناك من الأشرار ومعيقي التطور والفاستدين من يتسبب في إلحاق الضرر بمجتمعه ويستزرح هذا الفساد ويحاول أن يشيعه ويلحق الضرر بالجميع. من هنا فإن القوانين والتشريعات لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتضبط سلوكيات الأفراد داخل المجتمع وبما يضمن حماية وأمن المجتمع وفرض التعايش بين مكوناته؛ ومن نافلة القول إن النظام والقانون والتشريع في أي دولة هو ملمح حضاري بل إنه أسمى وأرقى تعبير عن إرادة الأمم والشعوب المتحضرة؛ فالنظام والتشريع الملزم هو صون لهذا المجتمع وفرض هيئته وحماية مقدراته فضلاً عن كونه يجنب هذا المجتمع وتلك الدولة الفوضى والاضطراب اللذين تتكبدهما الدولة في حالة غيابه.

إن قراءة متمنعة وواعية للنهج الملكي الكريم الذي ما فتى يستقرئ المرحلة وظروفها ومتطلباتها بعد أن استوعب برهافة شعورية وفكرية تحدياتها واستراتيجياتها المزمع اتخاذها؛ لتعطي مؤشراً حقيقياً أن السعي نحو الكمال هو ديدن هذا النهج وهذه القيادة، فالأوامر والتعليمات تترى وتترادف وتأتي متتابعة بين فترة وأخرى؛ لتؤكد أن سقف الطموح في التحديث والنهضة واستحداث الخطى لتحقيق الطموحات لا يقف عند حد؛ وهو - كما يعلم الجميع - بأنه نهج ملكي اختطه من عقود مؤسس هذا الكيان العبقري الموحد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن -طيب الله ثراه- وتبعه أبناؤه الملوك؛ مستلهمين منه الحنكة والحكمة وحب شعبه ووطنه والبذل له من الجهد والفكر ما يحقق رخاءه واستقراره وصون إنسانه ووطنه ومقدراته.

إن التعاطي مع الفساد كأسّ وأساس لتعطيل التنمية وتبديد الجهود وشل الطاقات والقدرات يعكس انطلاقة الإصلاح واجتثاث شأفة الخراب والفساد والسلوك المشين القاتل للنماء والتطور والثوب الحضاري وارتقاء مدارج النجاح وتحقيق السعادة والرفاه.

ولتسريع أداء وجماعة دور هيئة مكافحة الفساد فقد "صدر التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيده الله- باعتماد تشكيل لجنة إشرافية لمكافحة الفساد برئاسة معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وعضوية معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق ومدير عام المباحث الإدارية لتتولى اللجنة اتخاذ جميع الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة، والقضاء على كل ما يتصل بذلك، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد، والرفع بتقارير للمقام الكريم عما يتم بهذا الشأن أولاً بأول". ولا شك أن هذه الثقة بالهيئة وأعضائها هو ترسيخ لمبدأ فصل السلط بحيث تمارس دورها الرقابي بكل سهولة بعيداً عن مخالب البيروقراطية التي تشلّ العمل وتبطئ في انطلاقه ليحقق العدل ويتم القضاء على الفساد بشتى صنوفه وصوره.

يبقى علينا كمواطنين أن نتعاطى بوعي وإيجابية مع هذه القرارات الكبرى التي تستهدف نماء وصون مجتمعنا من براثن الفساد باعتبارنا جسداً واحداً إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء. وتبقى المواطنة الحقّة هي الرهان الأسمى؛ إذ إنها "المواطنة" ليست مجرد كلمة تحيل على فضاء جغرافي وسياسي وإنما هي سلوك وعلائق وقيم ومبادئ وتقاليد مشتركة تجمعنا في هذا الفضاء الرحيب؛ تستلزم منا التكاتف والتعاقد والتعاون في كل ما من شأنه أن يحقق تطبيق هذه القوانين التي شرّعت وسُكّت وأنشئت من أجلنا جميعاً؛ لا سيما وأن بلادنا تعيش حراكاً مؤزراً وأحداثاً محيطية به وأخطاراً محدقة لا تقبل الحياد أو التراخي أو التكاثر؛ فالمواطنة الحقّة هي عصب المجتمع وأحد ملامح قوته وصونه والحفاظ على مكتسباته.



إعلانات الوظائف.. جدية أم هزلية!!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
<https://www.al-madina.com/article/648419>

طلال القشيري

تكثُر الإعلانات عن الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، سواء الإعلانات المجانية أو المدفوعة الثمن، بما في ذلك التطبيقات الإلكترونية، ومواقع الإنترنت للجهات المختلفة، فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن المفترض أن تتناسب كثرة الإعلانات عكسيًا مع نسبة البطالة، بمعنى أنه كلما كثرت الإعلانات تقلُّ نسبة البطالة بسبب التوظيف الحاصل مجازًا من الجراك الإعلامي، أليس كذلك؟ لكنني للأسف أرى النسبة راسخة مثل رسوخ الجبال، وإن قلتَ نَقْلُ بنزْرِ يسيرٍ لا يُرضي طموح الوطن ومواطنيه، فما هو الخلل؟ وأين يكمن؟ وما هي سُبُلُ إزاحته؟ تلکم هي الأسئلة التي تُحيرني ككاتب قد جلد بسياط قلمه جسدَ البطالة الحيِّ والمُفعم بالصحة والعافية لدرجة الثخمة، ويتمي رؤيتها جُتَّة هامة لا روح فيها، كي تتحقّق السعادة المجتمعية، وخدمة الوطن المجيدة لشبابنا وشاباتنا الذين يتنامى أعدادهم بشكل كبير.

ولو استشارني مسؤول عن هذه المشكلة، لأفدته أن علينا مراقبة الإعلانات، ومتابعة الجهات التي تنشرها، ولو عشوائيًا وانتقائيًا، خصوصًا في القطاع الخاص، من باب التحريص لا التخوين، والتأكد من كونها لم تُقصر في أداء مسؤوليتها الوطنية في توظيف الوظائف الكثيرة كمًا والنفيسة نوعًا التي يشغلها الأجانب، حتى تصبح إعلانات الوظائف جدية بدلًا من هزلية!

أما في القطاع العام، فتبدو الأمور معقدة بعض الشيء، إذ يشكو الكثير من الشباب والشابات من تحقّق الشروط المذكورة في الإعلانات عليهم، بل وتواضع الشروط في حضرة مؤهلاتهم ومواهبهم وشهاداتهم، ومع ذلك ترسو سفينة التوظيف على قلة قليلة من غيرهم، ووصل الأمر ببعضهم للقول أن بعض الإعلانات مُفصلة مثل تفصيل الملابس لأصحاب الحظ السعيد ومن لديهم فيتامين «واو» ذي الفوائد الجمة للبعض، ممّن يتوظفون بسرعة الضوء بعد نشر الإعلانات وإجراء المقابلات الشخصية، وكم أتمنى ألا يكون هذا صحيحًا، فالعدالة في التوظيف واجب ديني قبل أن يكون واجبًا وطنيًا، وتوظيف الشاب المناسب والشابة المناسبة (بضمّ حرف الميم وكسر حرف السين) أولى من من توظيف الشاب المناسب والشابة المناسبة (بكسر حرف الميم والسين)، وأقول هذا حتى لو (زعل) البعض، وأن (يزعل) فرد أو أفراد خير من أن يتضرر مجتمع!

نحتاج لضبط وسيطرة وتحكّم باليات التوظيف، من لحظة الإعلان عن الوظائف إلى لحظة التعيين عليها، لأجل عيون ومصالحة الوطن، ولا أزيد، ولا أزيد، والله على ما أقول شاهد.



كاريكاتير

القرارات الأخيرة المنصفة للمرأة



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس
06 محرم 1441 هـ - 05 سبتمبر
2019م

<https://www.al-madina.com/article/64835>
6

عكاظ

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
06 محرم 1441 هـ - 05 سبتمبر
2019م

<https://www.okaz.com.sa/article/1745078>

